بالرجوع به في هذا العلم فقط فقد بقيت أمور كثيرة وإن أراد ما يتضمنه علمنا فلا وجه
لذكر حده فيما في كل الخبار بما لا دخل له فيه ولو عني بالإسلامية وعطف على الإلوهية
وقال هذا العلم بأحكام الإلوهية والإسلامية وما يتوقف عليه شيء من ذلك لكان أوجز
وأحسن فيكون نحو ما العربي أحسن وإجماع بأنه صرح بعد فيما فيما ذكر تنبيهات
على دخول أحكام العلم غيرها أخذها من أحكام الرسل حيث لم تكن واجبة الإجماعهم
وإن كان العقول يستنبطها وأما الكتب فيجوز أن يكون على أحكام أو على دخول
قوله فإسلام العقل تخرج أحكام المعاد بأنها ثابتة توجد في ثبوت الإسلامية بنوع
استدلال لم يدخلت جميع فيما هنت الإلهيات في ثبوت الإلوهية وترتيب من قوى بها إن
الإسلام على عرفه بأنه الجواب في شرح الإيمانية معرفة الإلوهية والإسلامية
وما يتوصل إليهما وما يرد به على من نافضهما وعرفه عضد الملة والدين بأنه علم
تعتقد معه على التأمل الإيمانية بإيراد الحجج ودفع الشبه وذكر عليه الشعد
في شرح العقائد أعني أخبر أجزاء عنهما وعرفه هو بأنه العلم بالعقائد الإيمانية عن
الأدلة اليقينية المنسوبة إلى الدين محمد صلى الله عليه وسلم سواء توقفت على الشرع
أم لا سواء كانت من الدين في الواقع كالعلم بأصل الصانع أم لا كالعلم بالحلال فإن وصار
قولنا العلم بالعقائد الإيمانية عن العقائد الإيمانية فتناسب القولين في العقائد أنه
العلم بأحكام الشرعية العرعية عن أدلتها التفصيلية وهو أبعد لأنه نقل عن بعض
علماء الملة أن العقيدة هي النفس وما عليها وإن ما يتعلق منها بالعقيدة أدلة
لا العقيدة نفسها وخرج العلم باليقين الشكيات وبالشرعيات العرعية وعلم الله تعالى
وعلم الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك اعتقاديات وكذا اعتقاد العقلي بالجسم علما ودخل
على علماء الصحابة بذلك وإن لم يكن جسما وذلك الزمان يسمونا الجسم لأن علمهم
بالجليات فقد وإن لم يكن ثمة هذا الله ويزوا الترتيب وذا الإذان فتطلق في جميع
العقائد فقد الكلامية الشرعية مكتسبة بالنظر في الأدلة اليقينية أو دان ملكة
يتعلق بها بأن يكون عندهم من الحجج والتشابيه بالجسم في استحضار العقائد على
ما هو المراد يفرق لنا العلم بالعقائد عن الأدلة انتهى وقال أبو العباس ابن زكري